حول فلسطين الثورة والمهزلة الديمقراطية .. وهموم اخرى

تشهد الساحه الفلسطينيه هي الاونه الراهنه موجه حادة من الجدل حول الحقائق الجديدة التي امرزتها حرب تشرين ، وضرورة الخروج بموقف فلسطيني موحد لمواجهة المعطيات المستجدة وقد اطلق على هذا الجدل تسميه : « الحوار الديمقراطي » بل ذهب البعض الى كيل المديح لهذه الظاهرة واعتبرها ظاهرة صحيه ومن التقاليد العظيمة في اساليب النضال الفلسطيني .

واذا كان من البديهي ان تتباين وجهات النظر بل وتتصارع داخل الساحة الفلسطينيه بحكم التكوين الطبقي والفكري المتناقض فيها ، فان ظاهره الحوار العلني الدائر الان تكشف بجلاء عن اكثر الامراض خطرا في جسم المقاومة وهو المساله التنظيميه .

واولئك الذين يمجدون الحوار العلني يكشفون بوضوح عن موقفهم المعادي للتنظيم ولكل الصيغ والعلاقات الديمقراطيه كما يكشفون بوضوح ايضا عن تجاهلهم الكامل لنتائج سياساتهم في ارباك كوادر الثورة ومقاتليها وفي بلبله الجماهير وتيئيسها ونزع ثقتها بعيادتها الثوريه .

كنا نفهم ان مجموع فصائل المقاومة ملتزمه ببرنامج سياسي واحد وميثاق وطني ، وبانه لا يجوز لاحد الخروج علنيا عن هذا البرنامج ، فان مثل هذا الموقف يهدد الساحة الفلسطينية بالشرذمه والانقسام .

ولو سلمنا جدلا ان هناك ظروفا هامة وخطيره تستدعي اتخاذ موقف جديد او طرح برنامج سياسي يتناقض مع البرنامج السياسي لمنظمه التحرير ، فان الاجراء الطبيعي في مثل هذه الحالة هو اللجوء الى الصيغ الديمقراطية القائمة للخروج بموقف موحد تجري تعبئة الجماهير والمقاتلين على اساسه ، كما يجري النشاط السياسي عربيا ودوليا التزاما بهذا الموقف ، ولا يجوز ان يخرج الحوار قبل ذلك الى العلن ، لان نتيجة ذلك ما نشهده الان من بلبلة وانعدام ثقة في الثورة ، ليس في صفوف الجماهير فقط ، ولكن في صفوف المقاتلين والكوادر ايضا .

لقد انفردت احدى التنظيمات (الجبهة الديمقراطية) قبل حرب تشرين بطرح برنامج مرحلي للنضال الفلسطيني وبالدعوة لاقامة سلطة وطنية على الضفة والقطاع مناقضة بذلك نص وروح البرنامج السياسي لمنظمة التحرير والذي تلتزم فيه تلك المنظمة ، وامام هذا الوضع كان المطلوب من قيادة منظمة التحرير السياسية ان تسارع الى وقف هذا الخروج الفاضح عن البرنامج السياسي، الا ان الذي حدث عكس ذلك تماما ، فقد اتخذت اجراءات متعددة حتى لا يقوم احد بالرد على هذا الموقف الانشقاقي ، ولا شك ان ما نشهده الان من مواقف القيادة السياسية للمنظمة يكشف جيدا سر تلك الاجراءات .

ان القيادة السياسية للمنظمة التي تسارع للانعقاد فورا لاتخاذ موقف حازم من احد الفصائل لقيام بعض افراده بعملية في الجنوب ، او بالتهديد بالفصل والتجميد لان فصيلا اخر قد انتهك حرمة نظام رجعي ، ان هذه القيادة تصمت بل وتبارك الانتهاك الصارخ لميثاق المنظمة وبرنامجها السياسي ، وفي نفس الوقت لا تجد حرجا من اظهار حرصها الكبير على الوحدة الوطنية ووحدة الموقف الفلسطيني !!

لقد تحولت الديمقراطية الى شعار للاستهلاك عند الحاجة وسلاحا موجها لهذا الفصيل او ذاك عندما تجد القيادة السياسية ضرورة لذلك ، والاكثرية الديمقراطية جاهزة في جميع الاحوال دون ان يضبطها ميثاق او برنامج ، وحتى تعطيل اجتماعات اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني (موعد انعقاده قبل شهرين) يمكن ان يتم ديمقراطيا .

ان « الحوار الديمقراطي » الذي نشهده وتعاني جماهيرنا يوميا من نتائجه لا بد ان يتوقف ، ولا بد ان تخرج الثورة الفلسطينية ومن خلال مجلسها الوطني بموقف يحدد كافة الامور ويجيب على جميع التساؤلات ..

- الموقف من الحلول المرحلية .
- الموقف من مؤتمر جنيف .
- الموقف من التسوية عموما ومن كافة التحركات المرتبطة بها . الخ .. الخ ..

اما قبل ذلك فان كل خروج عن البرنامج السياسي للمنظمة وميثاقها الوطني هو خطا فاحش ومسلك انشقاقي حتى ولو كانت الاكثرية هي التي تمارسه ومن حق المتمسكين ببرنامج الثورة ادانة وفضح كل طرف يخل بمبادىء الثورة الفلسطينية واهدافها بلا هوادة .

حقائق جديدة ام مواقف قديمة ؟

ان استعراضا سريعا للذين يطرحون المرحلية يكشف على الفور ان هذه المواقف ليست جديدة ونتاجة عن معطيات حرب تشرين الوطنية الايجابية ويمكننا ان نحدد هذه القوى كما يلي :

١ – الجبهة الشعبية الديمقراطية ، وموقفها قديم ومعلن قبل حرب تشرين .

٢ – بعض الاوساط القيادية والنافذة في حركة فتح كشفت قبل حرب تشرين بصورة غير رسمية ومعلنة عن هذا الموقف سواء بحواراتها الداخلية او باجراءاتها المختلفة والتي كان من بينها منع اي رد على اطروحات الديمقراطية ، واجراء تغييرات اساسية في الاعلام الموحد واستبدال كادره القديم بكادر جديد معروف بطروحاته السابقة لفكرة الدولة الفلسطينية .

٣ – الاحزاب الشيوعية والذي عبر كريم مروة عن موقفها بجلاء ، وهذا الموقف ليس الا استمرار لمواقف سابقة للاحزاب الشيوعية التي تشهد تطورات ايجابية الى جانب البرنامج الفلسطيني .

٤ – الانظمة العربية القابلة بقرار ٢٤٢ سواء بشكل مباشر او غير مباشر . وتاثير هذه الانظمة على بعض التنظيمات والقوى في الساحة الفلسطينية .

ان مجموع هذه القوى التي تطرح ضرورة قبول المرحلية لا تطرح هذا الموقف على ضوء المعطيات الايجابية الجديدة كما يدعون ، ولكنهم بالدقة يستغلون حرب تشرين لترويج مواقفهم السابقة .

اما اذا احب بعض هؤلاء الان ان يقول بان هذه المواقف السابقة تكشف وضوح الرؤيا في فهم المتغيرات واستيعابها قبل حدوثها فاننا سنكتفي باحالتهم على ادبياتهم المختلفة التي تتهم الانظمة العربية – التي حققت منجزات تشرين – بالعجز والارتماء باحضان الولايات المتحدة وبمعاداة معسكر الاصدقاء والحلفاء وفي طليعته الاتحاد السوفياتي ، اما نتائج حرب تشرين والاحتمالات المطروحة الان فستكون موضوعا اخر للمناقشة وليس موضوعنا الان .

لا شك ان ابرز مهازل الوضع الديمقراطي السائد في الساحة الفلسطينية يتمثل بوضوح عندما نتصفح مجلة « فلسطين الثورة » التي لا زالت تصر على الصدور تحت عنوان « الصحيفة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية » بينما هي تعبر من الغلاف الى الغلاف عن الموقف المعلن للجبهة الديمقراطية . ومن البديهي ان مثل هذا الامر يتم اولا بارادة قيادة فتح وموافقتها، وهذا يفسر اختيار اولئك الذين يتولون قيادة الاعلام الموحد والمعروفين بمواقفهم السياسية المؤيدة لموضوع الدولة والحلول المرحلية .

لقد سبق وان شكلت لجنة للاعلام الموحد تحت رئاسة الشهيد كمال ناصر بممثل عن كل تنظيم في الساحة الفلسطينية وكان الاتفاق تاما في ذلك الوقت بان البرنامج السياسي لمنظمة التحرير هو الذي يضبط سياسة الاعلام ويحدد خطوطه الاساسية ، فما الذي نشاهده الان ؟

لقد فقدت هذه اللجنة وجودها نهائيا ولم تعد تعقد اجتماعاتها الدورية لتخطيط سياسة الاعلام والاشراف عليه فانتهى حتى الشكل الديمقراطي للعمل، وكان من الطبيعي بعد ذلك ان يبدا الاعلام الموحد و « فلسطين الثورة » بالخروج على جوهر الاعلام الموحد بالتبشير بالطروحات الجديدة دون التزام باي برنامج للوحدة الوطنية وضرب عرض الحائط بنصوص وروح البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الملزم لكافة فصائل المقاومة والمفروض قبل ذلك الملزم بمجلة آلوحدة الوطنية والاعلام الموحد .

ان الذين يدوسون على اولويات المبادىء الديمقراطية والتنظيمية بحجة تثبيت وجهات نظر « وطنية » ... « صحيحة » يفتحون الباب عريضا لممارسة ابشع اشكال القمع الدكتاتوري والارهاب البوليسي وهذا لن يصيب فقط اولئك الذين يتمسكون بالديمقراطية الصحيحة والبرنامج السياسي للثورة ، وانما سيصيب اولئك الذين ينظرون للمرحلية ويدافعون عن اجتهادات تنطلق من مواقع وطنية و « تقدمية » عموما وان كنا نختلف مع هذه الاجتهادات .

.. كلمة اخيرة .

ان الفرصة لا زالت قائمة لمراجعة المواقف والعودة للتمسك بالوحدة الوطنية وبالاطارات الديمقراطية القائمة .. والاحداث تثبت كل يوم الى اي اتجاه تسير عربة التسوية وتكشف بوضوح من هم الذين يمسكون بمقود العربة ويحركونها ، وكفانا ما القيناه من حب في طاحونة اولئك الذين يلهثون وراء اية تسويه وباي شروط ■■

بقلم الصادق الدويفي